١٤

السقوط إلى الهاوية

فى النهاية، وبسبب قصة الكرايترون متناهية الغباء، لا يمكن أن يُنتظر منك قراءة نصوص الأفلام، أو الذهاب إلى اجتماعات تسويقية، فيما يعتريك القلق بشأن كل شىء آخر.

أرنون ميلتشان لصحيفة لوس أنجلوس تايمز فى ٢٨ فبراير ١٩٩٢

كان ثانى أكثر يوم مرعب فى حياة ريتشارد كيلى سميث هو ذات اليوم الذى انهارت فيه إحدى أهم الشبكات الإسرائيلية فى الولايات المتحدة والتى أسسها ميلتشان.

أثناء الأسبوع الأول من يناير ١٩٨٥، دخل سميث مبنى المحكمة الفدرالية فى لوس أنجلوس وفقاً لموعد تم تحديده مسبقاً مع المدعى العام الفدرالى الطموح. ولم يَسِر الاجتماع على ما يرام. حيث رأى سميث أن المدعى العام ويليام إتش فيهى كان عدوانياً لا يتورع عن توجيه الاتهامات.

ووفقاً لسميث، كان فيهى يظن كل شىء يخرج من فمه غير صادق. وأوضح أنه يعتقد أن سميث ارتكب جرائم بشعة وألمح إلى أنه بحوزته كميات هائلة من المعلومات الحساسة تتجاوز بكثير قضية المفاتيح النووية. وبالنسبة لفيهى، كانت قضية الكرايترون لا تتعدى قمة جبل الجليد. وعندما لم يعترف سميث فى الحال، اتهمه برفض التعاون. وعندما أنكر سميث تهمة عدم التعاون، وضع فيهى بقوة أمامه وثيقة إسقاط التقادم على المنضدة أمامه وأصر على أن يوقعها قائلاً "حقاً؟ أثبت تعاونك".

وكانت الوثيقة تؤكد أن أى شيء قد حدث منذ أكثر من عشرة أعوام يمكن أن يستغل فى تلك القضية. وقد أراد سميث أن يبدو متعاوناً، وبموافقة محاميه، وقع عليها.

ثم مضى بعد ذلك يخبر فيهى عن مسيرته المهنية الحافلة، والإسهامات الهامة التى قدمها لمنظومة الدفاع الأمريكية. وأشار إلى المهام العلمية والتكنولوجية الهامة التى خدم فيها البنتاغون ووكالة ناسا وحلف الناتو، وعن رتبته المدنية والتى تعادل الرتبة العسكرية لجنرال يحمل ٣ نجوم. وصرح أيضاً أنه لا يعرف الغرض من استخدام الكرايترون.

فجأة قاطع فيهى سميث وهو يضع وثيقة أخرى بقوة أمامه. "هل هذا توقيعك يا سيد سميث؟" وبدا بالتأكيد أنه توقيعه، وكان التوقيع على طلب

استصدار ترخيص تصدير ذخائر من وزارة الخارجية عام ١٩٧٥ . وأكد سميث أنه توقيعه.

وأشار فيهى إلى أن الوثيقة تمثل دليلاً قاطعاً على أن سميث كان يعرف أنه يحتاج لترخيص تصدير ذخائر للكرايترون ولذلك فقد قدم طلباً لهذا الترخيص من قبل ورُفِض هذا الطلب. وبعد ذلك سأل سميث صراحة عن سبب شحن مفاتيح نووية بدون ترخيص تصدير ذخائر.

وحينها اعترى سميث الارتباك بشدة ومضى يرتعد خوفاً وأجاب "لا أتذكر الطلب".

وبلهجة مليئة بالسخرية، أشار فيهى إلى أنه مع كل الخبرات التي وصفها سميث للتو، ستجد أية هيئة محلفين صعوبة فى تصديق سميث بأنه لا يعرف الغرض من استخدام الكرايترون وأنه لا يتذكر أول شحنة حاول إرسالها فى عام ١٩٧٥ .

وبعد أن حاصر فيهى سميث وهو فى الوضع الذى أراده له بالضبط، أدار انتباهه إلى السمكة الأكبر أى أرنون ميلتشان. وسأل سميث: أخبرنا المزيد عن منتج الأفلام الإسرائيلى.

وفى تلك اللحظة الفارقة، لم يكن هناك أى مبرر لدى سميث للدفاع عن ميلتشان، لكنه صرح بأنه لا علم له بأى شىء مخالف للقانون ارتكبه ميلتشان، وأنه إن وقع خطأ، فقد كان خطأ بريئاً. وضغط عليه فيهى، ولّح إلى أنه سيتساهل معه إذا تعاون.

ولم يخطر لسميث أى شىء، مما أدى إلى تزايد عدوانية فيهى وشعوره

بأن سميث يخفى أمراً ما.

وعلم سميث لاحقاً أن مكتب المدعى العام الأمريكى كان لابد وأن يواجه صعوبات جمة فى إثبات القضية ضده لولا أن المكتب تمكن من استخدام طلب ترخيص تصدير الذخائر الذى قدمه هو للطلبية الأصلية للكرايترون لأجل إسرائيل عام ١٩٧٥. وكان قانون التقادم ينطبق على طلب الترخيص ذاك. وجوهرياً، فقد اكتشف أنه قد وقع على دليل حاسم ضد نفسه، باتباعه مشورة محاميه. وكان يوماً سيئاً فى مجمله.

وأخطر فيهى سميث أنه طلب التحقيق مع ابنيه، البالغين من العمر ١٧ و٢٠ عاماً، واللذين يعملان فى شركة ميلكو. وأنه من المفترض أن يمثلا أمام هيئة محلفين كبيرة كان ينتوى جمعها ليضمن توجيه اتهام له. وكانت الفكرة هى تخويف ابنيه من أنهما قد يتهمان فى جريمة، وتخويف سميث من الرب.

كانت التحقيقات حول شركة ميلكو ما هى إلا جزء صغير من مشروع أكبر بكثير يعرف باسم "العملية إكزوداس" أو الرحيل، وهو إجراء خاص لإدارة الجمارك الأمريكية صممته إدارة ريجان وأطلقته لإجهاض عمليات التجسس وتهريب التكنولوجيا والمعدات العسكرية عامة. حيث كان الهدف منه هو القضاء على عمليات التجسس مزدوجة الاستخدامات وعلى أسواقها.

تم تمويل تلك العملية بـ٣٠ مليون دولار من ميزانية وزارة الدفاع، وتم نقلها إلى إدارة الجمارك الأمريكية عام ١٩٨١ . وبعد مرور أعوام على ذلك الإجراء، تصاعدت الضغوط وأتى بنتائج فعلية، حيث تمت مصادرة ٢٣٣٠ شحنة غير قانونية تقدر بـ١٤٨,٨ مليون دولار وتم توجيه ٢٢١ اتهام، لكن فى النهاية أدين ٢٨ شخصاً فقط كنتيجة للعملية إكزوداس.

ولم ترض الوتيرة التى سارت بها القضية الإدارة. إذ إنهم أرادوا عمليات قبض،وعناوين صحف رنانة، وأرادوا الدماء! وأن تكون الأحكام المشددة عبرة رادعة، لإثبات أن القبضة الأمنية أصبحت أكثر إحكاماً. وكانت النتيجة أن سمى عام ١٩٨٥ بعام الجواسيس.

وإن كان الحال فى ميلكو قد ساء قبل زيارة سميث لمكتب المدعى العام، فقد غدا على مشارف المصيبة المحققة بعدها. وفى إبريل زار سميث محاميه جيمس ريديت ليبلغه بأنه سيتم اتهامه بتهريب المفاتيح النووية إلى إسرائيل. ولم يكن متأكداً من طبيعة الاتهامات التى ستوجه إليه لكنه كان يعلم يقيناً بأن الاتهامات ستعلن الشهر التالى. وحذره المحامى أيضاً من احتمال وجود بعض الاهتمام الإعلامى بتلك القضية وأنه عليه أن يهيئ نفسه لذلك. وفزع سميث من ذلك الاحتمال.

أبلغ سميث محاميه أن الاتهام سيوجه له فى ذات الوقت الذى خطط هو وعائلته السفر فى إجازة طويلة إلى إسرائيل لزيارة القدس ومواقع مقدسة أخرى، مع التوقف فى أوروبا عند العودة. وامتثل المدعى العام على كُره منه بعد موافقة المحكمة على الرحلة شريطة إيداع سميث مليون دولار كضمان لعودته.

وأعاد سميث رهن منزله الشاطئى فى هنتنغتون بيتش ليحصل على مبلغ الـ ١٠٠ ألف دولار المطلوب للكفالة. ثم اشترى بعد ذلك ٩ تذاكر لعائلته ومنهم أبناؤه وأصهاره.

وفى ١٢ مايو عام ١٩٨٥ أقلعت طائرة خطوط تى دبيلو إيه بعائلة سميث من لوس أنجلوس والتى كان مقرراً لها التوقف سريعاً فى باريس قبل التوجه إلى تل أبيب.

وفى مطار تشارل ديغول تم تزويد الطائرة بآخر الطبعات من صحيفة إنترناشونال هيرالد تريبيون والتى شكر سميث المضيفة لإعطائه نسخة منها. وفتح الصحيفة بشكل تلقائى وصدم عندما قرأ العنوان الذى يقول "اتهام رجل أعمال بتهريب مفاتيح نووية إلى إسرائيل". وكان اسمه مذكوراً فى أنحاء متفرقة من المقال. ولاحظ أن الراكبين الآخرين يقرأون نفس المقال وشعر بإحراج بالغ، وكأنما كانوا ينظرون إلى نشرة لمتهم مطلوب القبض عليه.

لكن ما صدم سميث بشدة أنه عرف من المقال لأول مرة، أن له أن يتوقع حكماً بالسجن لـ١٠٥ عام وغرامة ١,٥ مليون دولار.

وبكل بساطة، لم يستطع سميث تصديق عينيه، وكأنهم كانوا يتحدثون عن شخص آخر. فبعد كل شيء، كان كل ما اقترفه هو عدم ملء البيانات فى الأوراق المطلوبة لتصدير قطعة ثمنها ٧٥ دولار. كيف له أن يسجن ١٠٥ عام مقابل ذلك؟!

صدم سميث أيضاً ولكن بدرجة أقل من حقيقة أن المدعى العام قد كشف للعلن لأول مرة أن الكرايترون يستخدم لغرض تفجير القنابل النووية. ولم يكن هذا معلوماً للعامة حتى صرح المدعى العام بتلك المعلومات الحساسة فى سعيهم لعلانية القضية. وعادة، فإن التصريح بمثل تلك المعلومات يعد تعدياً يستحق التجريم، أو على أقل تقدير تصرفاً غير مسئول بالمرة.

وبعد إفشاء السر، غدا كل شخص على وجه الأرض لديه مفتاح كرايترون يعرف أن بحوزته مفتاحاً نووياً.

وصلت عائلة سميث إلى إسرائيل كسياح. ولم يتلقوا معاملة خاصة فى

المطار تلك المرة، بل وقفوا فى الصفوف الطويلة شأن أى شخص آخر. وبعد المرور من الجوازات والجمارك، استقلوا سيارات تاكسى إلى فندق هيلتون تل أبيب.

ولم يكن سميث هو الوحيد الذى أصابه الهلع من العلانية المفاجئة، حيث ظهرت مقالات متماثلة فى صحف فى أنحاء الولايات المتحدة وأوروبا وحول العالم، ولاقت الاهتمام الكامل من ميلتشان ووزارة الدفاع الإسرائيلية ووزارة الخارجية ورئيس الوزراء بيريز نفسه. وأجريت سلسلة سريعة من المكالمات الهاتفية والاجتماعات بين لاكام والموساد ووزير الدفاع إسحاق رابين وشمعون بيريز وميلتشان. ثم طلب ميلتشان من بيريز الاتصال بريجان طلباً للمساعدة.

وبعد فترة وجيزة، تشكل رد الفعل الإسرائيلى، ورن الهاتف فى السفارة الأمريكية فى تل أبيب. وخلال ساعات من نشر قضية الكرايترون وشركة ميلكو عالمياً فى ١٣ مايو ١٩٨٥، نظّم ثلاثة ممثلين مطلعين على الأمور من وزارة الدفاع الإسرائيلية ووزارة الخارجية اجتماعاً عالى المستوى مع نظرائهم الأمريكيين فى تل أبيب. وقدم الجانب الإسرائيلى للأمريكى وثيقة تفيد بأن مفاتيح الكرايترون التى استوردتها شركة هيلى تريدينغ ليمتد فى الاستخدامات التالية: استُعملت معينات المدى البعيد، راصدات رادار الليزر، وأنظمة السيطرة على النيران.

وعرض الإسرائيليون إعادة الكرايترون الذى لم يتم استخدامه. وصرحوا بأنه قد تم تدمير ١٠٠ مفتاح كرايترون أثناء الاختبارات.

واستمرت المفاوضات بين البلدين لأيام. ومن المفارقات، أنه أثناء الوقت

الذى كان فيه سميث وعائلته موجودين فى إسرائيل فعلاً، ويقيمون فى فندق هيلتون تل أبيب على بعد خطوات من السفارة الأمريكية فى شارع هيركون، تمت إعادة ٧١٠ مفتاح كرايترون إلى السفارة الأمريكية وتم شحنها فى الحال إلى الولايات المتحدة فى حقائب دبلوماسية، ضمن أشياء أخرى، كأدلة ضد سميث. أما الـ ١٠٠ مفتاح كرايترون التى تم تدميرها، فقد أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية بياناً رسمياً بأن إسرائيل لم تستخدمها لأية أغراض نووية، وأن أياً منها لم ينقل إلى أى بلد آخر.

من غير معلوم المستوى الذى ذكر به اسم ميلتشان فى تلك المفاوضات، أو ما إن كان قد تمت اتصالات مباشرة من بيريز إلى البيت الأبيض كما طلب ميلتشان. لكن ما نعرفه من شمعون بيريز، أنه فى ذات الوقت فى مايو ١٩٨٥، استقبل رئيس الوزراء الإسرائيلى زائراً فى سرية بالغة وهو مايكل ليدين، والذى كان فى مهمة كلفه بها روبرت مكفارلين، مستشار الأمن القومى للرئيس ريجان. وطلب ليدين مساعدة بيريز فى التوصل لطرق للتأثير على إيران فيما يخص الرهائن الأمريكيين المحتجزين فى لبنان. وكان التفاهم بين ليدين وبيريز، ضمن أشياء أخرى، بداية تورط إسرائيل فى فضيحة إيران كونترا الشهيرة.

ما تلقته إسرائيل فى المقابل لا يزال محلاً للتكهنات. يقول ليدين "كل ما أعرفه أنه عقب اجتماعى الخاص مع بيريز، اتصل بالسفير الأمريكى لدى إسرائيل سام لويس". كان مما أثار الاهتمام، وهذا أقل ما يقال، أنه عقب إعادة مفاتيح الكرايترون بفترة وجيزة، ومباحثات بيريز وليدين السرية، ومكالمة بيريز ولويس، أن صرح إدوارد جيريجيان نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية والمساعد الشخصى لريجان للرأى العام أنه يمكنه فقط

أن يشير إلى أن قرار الاتهام فيما يخص قضية ميلكو لا يشمل أى مواطنين إسرائيليين. وأضاف جيريجيان أن الولايات المتحدة قد أبدت قلقها البالغ إلى الحكومة الإسرائيلية بشأن ما زُعِمَ عن انتهاكات للقانون الأمريكى وأنه قد تم التأكيد له أن إسرائيل ستتعاون فى التحقيق الأمريكى الجارى إلى أقصى مدى يسمح به القانون الإسرائيلى.

لم يسمع من قبل عن مساعدٍ لرئيس للولايات المتحدة خرج عن المألوف وأدلى بتصريح خاص للرأى العام حول "من لم يُذكر اسمه فى إجراءات اتهام جارية". وأياً كان المقابل الذى تبادله الطرفان سواء وُجد أو لم يوجد، فقد غدا ميلتشان فجأة بعيداً عن الشبهات.

فى تلك الأثناء، وبينما كانت عائلته تجوب المعالم التاريخية فى المنطقة، لم ينضم إليهم سميث. وحيث إنه لم يكن يعلم بالمفاوضات القائمة فى السفارة الأمريكية، وبالاجتماعات بالغة السرية بين ليدين وبيريز، مضى سميث يبحث عن ميلتشان بحثاً محموماً. وذهب إلى مكتب ميلتشان، واتصل بكل رقم يعرفه، وقصد المطاعم التى كانا يترددان عليها، وطلب مساعدة وكالة لاكام ومسئولين وسياسيين آخرين رفيعى المستوى تعامل معهم على مر السنين عبر ميلتشان، لكن كل الأبواب أغلقت فى وجهه. وأصر الجميع بقوة على وجود ميلتشان فى مهرجان كان السينمائى، والذى يقام سنوياً فى شهر مايو. كانت السكرتيرات لطيفات ومهذبات، لكن بدا واضحاً أنه بعد أيام من طلبه المساعدة أو حتى أذناً مصغية، بدأ سميث يدرك أنه يواجه جداراً عازلاً وأنه لن يجد حلاً لموقفه الخطير فى إسرائيل، وأنها لن تكون ملجأ سرياً، لأن إسرائيل ليس لديها نية للمخاطرة بعلاقتها الخاصة بالولايات المتحدة بسبب عميل أجنبى، على الرغم مما أبدوه من التعاطف معه. فى زياراته السابقة

كان يعامل وكأنه شخصية مرموقة، وكان يقضى وقته مع صفوة أعضاء المؤسسة الأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية. والآن غدا لا يستطيع تجاوز سكرتيراتهم، لا على الهاتف ولا شخصياً. فجأة أصبح عديم القيمة. وبدا أن عليه أن يواجه الأمر برمته وحده.

وبعد ذلك تلقى مكالمة هاتفية من ديبورا مساعدة ميلتشان. وجلسا وتباحثا فى موقفه بشكل مطول. وسئل سميث عن المعلومات التى أدلى بها للمدعى العام عن الشحنات إلى إسرائيل وعن ميلتشان تحديداً. وأصر سميث على أنه لم يقل أى شىء يجرمه أو يحرجه. ثم تحول الحديث إلى محنته هو. كان من الواضح، أنه إذا وجه المدعى العام اتهاماً ينطوى على احتمال الحكم بالحبس مدى الحياة، ثم لوح له بصفقة، فسيكون من الصعب عليه ألا يقبل بها لإنقاذ عائلته وحياته.

واقترح البعض على ميلتشان أن يؤخر زيارته إلى الولايات المتحدة، على الأقل حتى ينتهى الأمر برمته. لكن عقب التفاهم مع الولايات المتحدة، تلقى الضوء الأخضر للسفر. وكان ميلتشان فى خضم حدث مأساوى آخر متعلق بأحد أفلامه، ولم يكن ينتوى الغياب عن اجتماع محدد مسبقاً فى هوليوود. ومع اقتراب الطائرة من مطار لوس أنجلوس الدولى، لم يكن هناك مجال للجزم بما ينتظره، أو ما إن كان صغار ضباط الجمارك والجوازات الجالسين وراء مكاتبهم قد علموا بالاتفاق الذى تم.

واقترب من نضد الجوازات كما فعل مائة مرة من قبل. وتفحص ضابط الجوازات جوازه بعناية، ونظر إلى ميلتشان، وسلمه جواز السفر وقال له مرحباً بعودتك.

وفى تلك الأثناء تقريباً، عاد سميث وعائلته إلى الولايات المتحدة. ولدى وصوله لبلده، تم توجيهه فى الحال لتسليم جواز سفره، ورُفِعت عنه كفالة المليون دولار.

وتم تحديد موعد المحاكمة فى منتصف أغسطس. وإن كان البيزنس الذى يملكه قد مر بحالة مزرية من قبل، فقد أصبح بعد إعلان الاتهام المدمر شأنه والعدم سواء. ودمرت سمعته كلياً كوطنى متفان أفنى حياته فى العمل على الدفاع عن بلده. ولم يستطع النوم. وأصبحت قائمة طويلة ممن اعتبرهم أصدقاء مهنيين أو شخصيين، بل وحتى الأصدقاء القدامى يتجنبونه آنذاك وكأنه وباء أو نشاط إشعاعى.

ولم تعد الشركة تدر المال، وكان مستحقو الفواتير يطاردونه. وحاول الحفاظ على المظاهر واستمر فى الذهاب إلى مكتبه. وضبط دفاتر الحسابات، وكأنه شخص يضبط المقاعد على سطح سفينة تايتانيك! ولم يكن الحال ليستمر على هذا المنوال. كانت زوجته إميلى قوية وداعمة. وأثناء لحظات الضعف، كانت فكرة الاتصال بمحاميه وتوجيهه إلى الاستسلام وطلب رحمة المدعى العام تغريه. وكانت زوجته هى التى ترفض السماح له بفعل ذلك. وكانت حتى تخبئ الهاتف خوفاً من أن يعطى تلك التعليمات وهى غير موجودة.

لكن عقب ذلك انهارت إميلى شخصياً. وذات يوم لم تعد تتحمل. وهرعت خارجة من مكاتب ميلكو، وهى تبكى، وقادت سيارتها مباشرة إلى المنزل، وشربت سريعاً زجاجة كاملة من الفودكا. ووجدتها ابنتها مغشياً عليها على الأرض. وحاولت إفاقتها لكنها لم تفلح. وهرعوا بها إلى المستشفى حيث

تماثلت ببطء للشفاء بعد أن كادت تفقد حياتها.

وأخيراً أتى شهر أغسطس. وقبل أيام قليلة من المحاكمة، تلقى سميث مكالمة من مساعدة محاميه لتبلغه بأن رأى الشركة المهنى هو وجود احتمال قوى بأن يُسجن، وكانوا يلحون للتوصل لصفقة بين الطرفين أمام المحكمة.

كيف أدخل السجن؟ لم أرتكب أى خطأ! قالها سميث بإصرار.

وظنت مساعدة المحامى أنه يمزح وأجابت "ألا تعرف أن السجون مليئة بأشخاص لم يرتكبوا أى خطأ؟ أعرف هذا منذ أن كنت فى التاسعة من عمرى".

وصدم سميث ولم يرقه هذا الموقف غير المبالى. إن حياته هى التى كانت على المحك. وكان قد دفع للمحامى ٦٠ ألف دولار، فقط ليعرف من مساعدته أن حجة قضيتهم واهية. وفجأة فقد كل ثقة له فى محاميه وفى قدرته هو على الدفاع عن نفسه.

وفى تلك اللحظة اتخذ سميث وزوجته القرار المصيرى النهائى باتباع الخطة التى رسماها والتى كان لها أن تغير حياتيهما للأبد. وكان منذ اجتماعه الأخير فى تل أبيب، قد مضى يفكر فيها ويستعد لها. وقبل بضعة أيام من المحاكمة أخبرا أبناءهما أنهما سيتوجهان إلى جزيرة كاتالينا للراحة والاستجمام قبل أن تبدأ المحاكمة المؤرقة."لم نُرد أن يُتهموا بمساعدتنا"، يؤكد سميث.

وتركا كل عقاراتهما وممتلكاتهما العينية فى الولايات المتحدة لأبنائهما ليهتموا بها. وأخذا الخمسة عشر ألف دولار احتياطى الطوارئ النقدى

لشركة ميلكو، وصبغ ريتشارد شعره الرمادى ليصير كله أسود. وحزما حقائب خفيفة، وغادرا متوترين من المرأب. وكانا فى حالة من الخوف العميق وجنون الارتياب من أن يتعقبهما أحد. وقادا السيارة بشكل عشوائى لحوالى ٢٠ دقيقة، وهما يغيران الحارات، وينعطفان سريعاً ويغيران اتجاههما لتضليل أى متتبعين محتملين. وما أن اقتنعا بأنهما غير متتبعين، دخلا إلى طريق ٤٠٥ السريع متجهين شمالاً وخرجا منها إلى جادة سينشرى بوليفارد تجاه مطار لوس أنجلوس الدولى.

تركا سيارتهما فى مبنى الانتظار أمام صالة وصول برادلى الدولية الجديدة، وتركا المفتاح فى فتحة التشغيل، ووصلا إلى نضد التذاكر قبل حوالى ٤٠ دقيقة من إقلاع الرحلة الجوية. وحجزا تذكرتين ودفعا ثمنهما نقداً.

"كنا متوترين وأخذنا نتفحص منطقة الانتظار بحثاً عن أى شخص قد يكون يتتبعنا. وشعرنا بالارتياح عندما أُعلن عن قيام رحلتنا عبر مكبرات الصوت وهرعنا لركوب الطائرة قبل ٢٠ دقيقة من إقلاعها. حيث كنا سنطير بلا توقف حتى وجهتنا، لنصل فى الخامسة مساء. وكل ما كنا نحمله بعد ٢٤ عاماً من الزواج هو حقيبتان خفيفتان تحت مقعدينا" هكذا يتذكر سميث.

كانت الرحلة مريحة فى الدرجة السياحية، إذ كان بينهما مقعد شاغر لكنهما بالكاد تكلما طوال الرحلة. وكانا فى حالة صدمة وعدم تصديق لما فعلاه للتو وتداعياته على بقية حياتهما.

كان عدم مثول ريتشارد كيلى سميث فى محاكمته خبراً مدوياً. وانتشرت الفوضى فى قاعة المحكمة عندما طالب المدعى العام الفدرالى ويليام فيهى

بصوت عال بإصدار مذكرة قبض بحقه. وأصدرت قاضية الجلسة بإملا آن رايمر فى الحال مذكرة قبض وأمرت بإخطار الإنتربول بأن سميث هارب من العدالة وأنه يجب القبض عليه وإعادته إلى الولايات المتحدة فى الحال.

ما لا يصدقه عقل، هو أن جيمس ريديت محامى سميث وإذ هو موجود فى قاعة المحكمة محاط بالصحفيين، أقر بأن السيد سميث قد شحن المفاتيح النووية بدون ترخيص. ودوّن المدعى العام تعليقات ريديت وتعهد باستدعائه كشاهد إثبات ضد سميث إذا تم القبض عليه ومثل أمام المحكمة، ولتذهب للجحيم ميزة السرية بين الموكل ومحاميه.

وفى تلك الأثناء كان ريتشارد وإميلى سميث فى أمان خارج القطر. وبمرور السنين، تكهن العديد من الصحفيين والخبراء أن الزوجين سميث هربا إلى إسرائيل وأنهما يختبئان فى ضاحية هرتسليا بيتوح الراقية شمال تل أبيب، حيث يمتلك ميلتشان منزلاً هناك.فيما رأى آخرون أنه بصفته بحار خبير، فقد هرب بقارب شراعى إلى المكسيك ومنها إلى أوروبا. وانتشرت شائعة أخرى بأن الموساد قام بتصفيته.

قد كان بالفعل قد شوهد فى هرتسليا بيتوح يبحث عن ميلتشان أثناء رحلته فى إسرائيل، بعد أن أُعلن خبر اتهامه قبل بضعة شهور فى مايو ١٩٨٥، لكنه عاد إلى الولايات المتحدة قبل محاكمته فى أغسطس. وربما كان الفرق فى التوقيت الزمنى هو مصدر الارتباك وشائعات ظهوره فى هرتسليا.

وما أن وصلا إلى فرانكفورت، ألمانيا وغادرا الطائرة، واجها بقلق أول عقبة وهم ضباط الجوازات الألمان. وفتح الضابط ببطء جواز سفر الدكتور "جون شيلر"، ونظر إلى الصورة والمعلومات المفصلة. وكان كل شيء متطابقاً

كلياً. فختم جواز السفر وقال "مرحباً بك فى ألمانيا"،وأعاده إليه. واجتاز سميث بهذا أول اختبار له من اختبارات عديدة تنتظره.

وبعد أن قضيا ليلتهما فى فرانكفورت، استأجر الزوجان سميث سيارة وبدأ رحلة طويلة بالسيارة عبر الريف الجميل إلى وجهتهما المبدئية، حيث كانا ينتويان التوارى عن الأنظار والتفكير ملياً فى الطريقة التى سيقضيان بها بقية حياتيهما.